الأمم المتحدة
A/CONF.227/11

Distr.: General
29 July 2015
Arabic
Original: English

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ١٠
اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر

أتشرف بأن أحيل البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في الجلسة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر المرفق). وأرجو إصدار البيان كوثيقة من وثائق المؤتمر، وإدراجه في التقرير.

(توقيع) إرمياء نيامان كينغسلي مامابولو
السفير والممثل الدائم
لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة
ورئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين

030915 300715 15-12924 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ والموجهة من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر

البيان الختامي الذي أدلى به السفير كينغسلي مامابولو، الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ورئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

[أديس أبابا، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

أود سيدي الرئيس، أن أنوه مرة أخرى مع خالص الشكر والتقدير بما أبدته حكومتكم من حسن الإدارة وكرم الضيافة. كما نحيط علما مع الامتنان بما أبداه شعب إثيوبيا لنا من اللطف والنوايا الحسنة.

وعلاوة على ذلك، نحن في غاية الامتنان لإثيوبيا لاستضافة هذا المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وأنا على يقين بأن أعضاء مجموعتنا سوف يجدون ما يكفي من الوقت لزيارة الأماكن التي تستأثر بالاهتمام في هذا البلد الجميل.

في كانون الثاني/يناير من هذا العام، عندما تولت جنوب أفريقيا رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين، تطلعنا إلى إعادة تأكيد مبادئ المجموعة وتعزيز وحدتها وتماسكها ورؤيتها المتمثلة في قيام نظام عادل ومنصف ومتعدد الأطراف. كما تطلعنا أيضا إلى كفالة قيامنا بشكل جماعي بتعزيز خطة التنمية في الجنوب، وخاصة من حيث صلتها بنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة بالتنمية المدرجة على الجدول الزمني لهذا العام.

وفي عملية المفاوضات المطولة التي جرت على مدى الأشهر الستة الماضية أو نحو ذلك، أكدت المجموعة عزمها على المبادئ الأساسية التي نعتز بها.

وارتأت المجموعة لدى تناول مسألة اعتماد الوثيقة الختامية لخطة عمل أديس أبابا اليوم، أن من المهم أن يظل تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، والحاجة إلى مواصلة تعزيز الالتزامات الدولية تجاه تمويل التنمية، وتنفيذ الالتزامات القائمة في هذا الصدد بشكل كامل وفي الوقت المناسب، من بين القضايا الرئيسية الأخرى، في صميم خطة التنمية للأمم المتحدة.

وقد كانت المجموعة تطمح إلى أن تضطلع بدور بناء في مشاركتها من أجل كفالة التوصل إلى نتائج طموحة وذات مغزى لتمويل عملية التنمية، للاستجابة لمصالح جميع الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل كاف وعلى نحو متوقع، بالروح الحقيقية لشراكة عالمية دائمة من أجل التنمية.

وإننا في هذا الصدد، بصفتنا ممثلين لمجموعة الـ ٧٧ والصين، ندرك قيمة أن كل واحد منا، إلى جانب الشركاء، قد أمضينا عدة أشهر – وليال طوالا – في محاولة لتذليل العقبات الهامة التي تعترض تحقيق التنمية والعمل معا من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله.

وتدرك مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه قد تم إحراز تقدم. وقد تحققت نتائج توافقية في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك، على سبيل المثال، الدعوة إلى إنشاء منتدى عالمي للهياكل الأساسية، ومعالجة مسألة القدرة على تحمل الديون في إطار الأمم المتحدة بصورة أكثر شمولا، ورصد المخصصات اللازمة لبناء القدرات وإنشاء آلية لنقل التكنولوجيا وآليات مخصصة لمتابعة واستعراض الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها بين الحكومات.

بيد أنه لا يزال هناك عدد من المسائل المبدئية التي تعتبر مهمة للمجموعة وتحظى بتأييدها الكامل، والتي لم يتم استيعابها بشكل كاف في النص الحالي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- التأكيد صراحة على المبدأ الأساسي للمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة في سياق الشراكة العالمية من أجل التنمية. ولا يزال هذا المبدأ صالحا ووثيق الصلة بالموضوع ويمثل في الواقع، الأساس لجميع أشكال التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة. ويعتبر التأكيد على هذا المبدأ على نحو لا لبس فيه في الوثيقة الختامية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أمرا غير قابل للتفاوض بالنسبة للمجموعة؛

- الحاجة إلى الحفاظ على سلامة المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والعمليات المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كمسارات منفصلة للتفاوض، مع الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز أوجه التكافل بينهما؛

- الحاجة إلى قيام شركاء التنمية بالوفاء بالالتزامات الحالية ورفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، مع تحديد جداول زمنية ملزمة، بما في ذلك التأكيد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال هي المصدر الرئيسي للمساعدة الإنمائية؛

- الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة التي تنفرد بها البلدان المتوسطة الدخل بطريقة منسقة من خلال وضع خطة عمل للأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية التي تراعي، في جملة أمور، الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر؛

- الحاجة إلى تعزيز لجنة الضرائب بصورة كاملة وتحويلها إلى كيان حكومي دولي؛
- الحاجة إلى الإشارة صراحة إلى البلدان والشعوب التي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي؛
- الحاجة إلى معالجة قضية رفع وإنهاء التدابير القسرية صراحة، بما فيها الجزاءات الاقتصادية المفروضة من جانب واحد.
- الإشارات لدعم الوقود الأحفوري وتسعير الكربون التي يمكن أن تتضمن حكما مسبقا على نتيجة المفاوضات الجارية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- الحاجة إلى معالجة مسألة تمويل المناخ صراحة كمسألة جديدة وإضافية بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية ولا يمكن اعتبارها جزءا منها، ولا يمكن الخلط بينها وبين التمويل التقليدي للتنمية.

وتتسم هذه المبادئ بأهمية أساسية لسبل عيش شعبنا. وهناك العديد من القضايا التي تتعلق بفرادى الدول الأعضاء في المجموعة بصفتها الوطنية والتي لا تزال دون حل.

وإننا ندرك أن هذا المؤتمر هو جزء من عملية مستمرة. وإن المجموعة مصممة بقوة على القيام بشكل بناء بمواصلة إثارة هذه المبادئ والقضايا الهامة في المنتديات الأخرى ذات الصلة وفي المناسبات القادمة. وأرجو أن تطمئنوا إلى أن المجموعة لم تتخل عن مواقفها المبدئية. ونحن منشغلون حتما بأهمية التأكد من أن تكون الشراكة العالمية من أجل التنمية شراكة حقيقية تُوفر لها موارد كافية للأجيال القادمة.